

باسم جلالة الملك

مقرر

إن اللجنة الدستورية المؤقتة

بناء على الفصل 103 من الدستور  
وبناء على الظهير الشريف المتعلق بالقانون التنظيمي للغرفة الدستورية من المجلس الأعلى المؤرخ في 22 ذي الحجة 1382 الموافق 16 مايو 1963 ولاسيما الفصل 33 منه

وبناء على الظهير الشريف المتعلق بانتخاب النواب المؤرخ في 22 ذي القعدة 1382 الموافق 17 أبريل سنة 1963 ونظرا للعريضتين اللتين قدمهما السيد محمد عبد السلام الاندلسي الذي جعل محل المخابرة معه بدار السيد الحاج مبارك الجديدي الكائنة بتطوان بشارع الامير مولاي العباس رقم 9 تلك العريضتان المسجلتان في 22 مايو سنة 1963 بكتابة الغرفة الدستورية بالمجلس الاعلى و اللتان تطعنان في العمليات الانتخابية التي جرت بتاريخ 17 مايو 1963 بالدائرة الانتخابية رقم 1 بمدينة تطوان لانتخاب النواب وبعد الاستماع الى المقرر في تقريره

حيث انه بمقتضى الفصلين 22 - الفقرة الأولى - و 24 الفقرة الثالثة من الظهير التنظيمي للغرفة الدستورية المشار له اعلاه، يجب ان تتضمن العريضة اسم المنتخب بالفتح المنازع في انتخابه وان الغرفة الدستورية يمكنها ان ترفض دون سابق تحقيق العرائض غير المقبولة وبما ان العريضتين قد صدرتا من طاعن واحد سمي نفسه في الاولى محمد بن عبد السلام الاندلسي وفي الثانية الاندلسي محمد بن عبد السلام فيتعين البت فيهما بمقرر واحد

وحيث ان كلتا العريضتين المقدمتين من السيد محمد عبد السلام الاندلسي اقتصرتا على الطعن في عمليات انتخاب النواب ولم تتضمن أيتهما اسم النائب المنازع في انتخابه فكانتا بذلك مختلتين بمقتضيات الظهير السالف الذكر مما جعلهما غير مقبولتين

من أجله

قررت ما يلي:

اولا- رفض عريضتي السيد محمد عبد السلام الاندلسي المشار اليه اعلاه  
ثانيا- تبليغ هذا المقرر الى مجلس النواب اثر تنصيبه

بهذا صدر المقرر أعلاه في 11 يونيو 1963 عن اللجنة الدستورية المؤقتة المترتبة من السيد عبد الرحمن الشفشاوني بصفته رئيسا ومن السادة: أحمد زروق، الحسن الكتاني، أحمد الزغاري، حماد العراقي بصفتهم اعضاء وذلك بعد الاستماع إلى المقرر السيد عبد السلام الدبي

الرئيس  
عبد الرحمن الشفشاوني

المقرر  
عبد السلام الدبي

الكاتب  
محمد المريني